المحاضرة التاسعة : المكاييل والموازين والعملة والأسعار وطرق المعاملات

المستوى :السنة الأولى ماستر تاريخ.

المقياس :النشاط الاقتصادي للغرب الإسلامي.

أولاً: مقدمة المحاضرة (الإطار المفاهيمي والتأطير الإشكالي)

شهد الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط حركية تجارية كثيفة، محلياً ودولياً. ولضمان استمرار هذه الحركية وحمايتها من الفوضى، كان لزاماً على السلطة السياسية والفقهاء التأسيس لـ "منظومة معيارية ومالية" دقيقة.

لقد ارتكزت هذه المنظومة على "العملة" (الدينار والدرهم) التي لم تكن مجرد أداة للتبادل، بل كانت الوجه الاقتصادي للسيادة السياسية. وإلى جانب العملة، برزت الحاجة لتوحيد "المكاييل والموازين" لضبط الأسواق ومنع الغش، وهو الدور الذي اضطلعت به مؤسسة "الحسبة". ومع تطور التجارة العابرة للصحراء والمتوسط، لم يعد النقد المعدني كافياً، فابتكر التجار المسلمون "طرق معاملات" مالية متطورة (كالسفتجة والشركة) لتسهيل نقل الأموال وحمايتها من مخاطر الطريق.

الإشكالية المركزية للمحاضرة:

كيف استطاع الغرب الإسلامي بناء منظومة نقدية ومترولوجية (قياسية) قادرة على استيعاب التوسع التجاري الضخم؟ وما هي طبيعة الأدوات المالية (الائتمانية) التي طورها التجار لتجاوز عقبات النقل المادي للعملة؟ وكيف تفاعلت الأسعار مع الظروف السياسية والمناخية وفق مقاربة العرض والطلب؟

ولتفكيك هذه الإشكالية، سنعالج الموضوع عبر أربعة محاور تحليلية مترابطة:

1. **المحور الأول: النظام النقدي كأداة للسيادة والتبادل) :**ثنائية الدينار والدرهم، دور "دار السكة"، والدينار المرابطي كعملة دولية).
2. **المحور الثاني: المنظومة المترولوجية (المكاييل والموازين) :(**تنوع المعايير بين الأقاليم، دور المحتسب في توحيد المعيار وضبط الأسواق).
3. **المحور الثالث: طرق المعاملات وأدوات الائتمان المالي) :**الانتقال من المقايضة إلى الاقتصاد النقدي، السفتجة/الحوالة، نظام الشراكة والقراض).
4. **المحور الرابع: ديناميكية الأسعار والأزمات الاقتصادية) :**قانون العرض والطلب عند ابن خلدون، أثر "الجوائح" والأزمات السياسية على التضخم).

المحور الأول: النظام النقدي كأداة للسيادة والتبادل

اعتمد الغرب الإسلامي في نظامه المالي على "قاعدة المعدنين(Bimetallism) "، أي استخدام الذهب والفضة كمرجعين أساسيين للتقييم والتبادل. ولم تترك الدولة هذا القطاع الحساس للتجار، بل احتكرته عبر مؤسساتها السيادية، ويمكن تفكيك هذا النظام عبر ثلاث ركائز:

.1ثنائية "الدينار والدرهم" والتدرج الوظيفي للعملة

عرفت أسواق الأندلس والمغرب تداولاً متزامناً لثلاث مستويات من العملات، كل منها يؤدي وظيفة اقتصادية محددة:

- **الدينار الذهبي :**هو "العملة الصعبة" المخصصة للتجارة الدولية الكبرى، وشراء العقارات، ودفع الضرائب السيادية (كالخراج والجزية)، واكتناز الثروات. لم يكن الدينار في متناول العوام في معاملاتهم اليومية.

- **الدرهم الفضي :**هو عملة "الطبقة المتوسطة" والتجارة الإقليمية (بين المدن)، ويُستخدم في تقييم السلع الاستهلاكية ذات القيمة المتوسطة (كالأقمشة والمواشي).
- **الفلوس (العملة النحاسية :(**تُسمى أيضاً النقود "السوداء"، وهي مخصصة للمشتريات اليومية البسيطة جداً في الأسواق المحلية (كالخبز والبقل)، وقيمتها نابعة من وزنها كمعادن خسة أو مما تفرضه السلطة من قيمة اعتبارية عليها.

.2مؤسسة "دار السكة" (الاحتكار السيادي)

لم يكن يُسمح لأي جهة بصك النقود سوى الدولة، وذلك من خلال مؤسسة مركزية تُدعى "دار السكة."

- **الوظيفة الرقابية :**كان لدار السكة "ناظر" يُشرف على حرفيين متخصصين (السبّاك، والضرّاب). وتتمثل مهمتها في استلام سبائك الذهب والفضة (التبر)، وصهرها، وتخليصها من الشوائب، ثم ضربها (طبعها) بوزن قانوني دقيق وعيار ثابت لا يتغير.
- **البعد الأيديولوجي :**كانت السكة، إلى جانب خطبة الجمعة، أهم شارات الملك. فكان الحاكم يطبع عليها اسمه، ولقبه، وسنة ومكان الضرب، وعبارات تعكس المذهب الرسمي للدولة.
- **النص المصدر :**يؤكد **ابن خلدون** على خطورة هذه المؤسسة السيادية قائلاً:

"السكة هي الختم على الدنانير والدراهم... ليعرفها الناس في المعاملات فلا يقع فيها غش. وهي من الوظائف الضرورية للملك، والخطبة والسكة هما الشارتان المعبرتان عن الملك والسلطان" (1.(

" .3الدينار المرابطي": الدولار الوسيطي(The Medieval Dollar)

يُعد الدينار المرابطي أعظم إنجاز نقدي في تاريخ الغرب الإسلامي، ويجب أن يأخذ حيزاً مهماً في شرحك للطلبة.

- **الغطاء الذهبي :**بفضل سيطرة المرابطين على سجلماسة ومنافذ تجارة الذهب العابرة للصحراء، تدفقت كميات هائلة من التبر (الذهب الخالص) إلى دور السكة في مراكش والأندلس.
- **الاعتمادية الدولية :**تميز الدينار المرابطي بنقاء عياره الذهبي (عيار 24 قيراطاً تقريباً) ودقة وزنه، مما جعله "العملة المرجعية" الأولى في حوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله. لقد استُخدم في أسواق أوروبا المسيحية باسم(Maravedí) ، لدرجة أن بعض الملوك المسيحيين (مثل ألفونسو الثامن) قاموا بصك عملات ذهبية تقلد الدينار المرابطي باللغة العربية مع إدراج شعارات مسيحية، للاستفادة من الموثوقية التجارية الهائلة لهذه العملة.

الهوامش :

(1)عبد الرحمن بن خلدون، *المقدمة*، تحقيق عبد السلام الشدادي، ج 2 (الدار البيضاء: خزانة ابن خلدون، 2005)، 45-47.

(2)حسن علي حسن، *النظم المالية في المغرب والأندلس*)القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980)، 112-118.

(3)أوليفيا ريمي كونستابل، *التجارة والتجار في الأندلس*، ترجمة محمود محيي الدين (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2002)، 210-215.

المحور الثاني: المنظومة المترولوجية (المكاييل والموازين وضبط الأسواق)

استندت المعاملات التجارية في الغرب الإسلامي إلى منظومة قياسية (مترولوجية) معقدة، ورثت بعض جذورها من التقاليد الرومانية والبيزنطية، لكنها خضعت لـ

"أسلمة" وتأطير فقهي صارم انطلاقاً من الآيات القرآنية الآمرة بإيفاء الكيل والميزان. يمكن تقسيم هذا المحور إلى ثلاث ركائز تحليلية:

.1تنوع المعايير والأدوات (بين الوزن والكيل والقياس)

لم تكن أسواق الغرب الإسلامي تعتمد معياراً واحداً لكل السلع، بل تم تصنيف أدوات القياس حسب "طبيعة المادة" المباعة:

- **الموازين (للأثقال) :**خُصصت للسلع الصلبة والمعادن واللحوم. وحدتها الأساسية هي **"الرطل"**، وتتفرع منه مقاييس أكبر كـ **"القنطار)** "يساوي 100 رطل، ويُستخدم في تجارة الجملة كالنحاس والصوف)، ومقاييس أصغر كـ **"الأوقية "**)تُستخدم للسلع النفيسة كالزعفران والتوابل).
- **المكاييل (للحجوم) :**خُصصت للحبوب، والبقوليات، والسوائل (كالزيت). وحدتها الأساسية هي **"المُد "**و"الصاع"، **والأحجام الكبرى تُقاس بـ "القفيز " و**"الويبة."
- **المقاييس (للأطوال) :**خُصصت لتجارة النسيج والأقمشة، ووحدتها الأساسية هي **"الذراع)** "الذي يختلف نوعه بين ذراع رشاشي وذراع بلدي).

.2إشكالية "النسبية المكانية" (تعدد المعايير)

التحدي الأكبر الذي واجه الاقتصاد الوسيطي هو "اللامركزية المترولوجية"؛ فالمقاييس لم تكن موحدة في كامل الإمبراطورية.

- كان لكل إقليم، بل ولكل مدينة كبرى، معيارها الخاص. فـ "رطل قرطبة" يختلف وزناً عن "رطل إشبيلية"، و"قفيز تونس" يختلف عن "قفيز بجاية."
- **الحل اللوجستي للتجار :**هذا التباين فرض على كبار التجار و"الوكلاء" في الفنادق امتلاك خبرة رياضية واسعة وجداول تحويل (Conversion Tables)

لحساب فوارق الوزن عند نقل السلع من مدينة لأخرى، لضمان عدم الخسارة في هوامش الربح.

3.الرقابة المؤسساتية: "المحتسب" كحارس للثقة العامة

لم تترك الدولة أمر المكاييل لضمائر التجار، بل وكلت مراقبتها لأهم جهاز تنفيذي في المدينة وهو مؤسسة **"الحسبة."**

- **معايرة الأوزان (الصنج) :**كان "المحتسب" يحتفظ في مقره بالمسجد الجامع بـ "الصنج" (وهي الأوزان والمكاييل المعيارية الرسمية المصنوعة من النحاس أو الحديد والمختومة بختم السلطان.(
- **جولات التفتيش :**كان المحتسب وأعوانه (العرفاء) يقومون بجولات مفاجئة في الأسواق، لمقارنة موازين التجار بالصنج الرسمية. وإذا تم اكتشاف تلاعب (كأن يقوم التاجر ببرد أطراف الصنجة لتخفيف وزنها، أو جعل قعر المكيال سميكاً لتقليل حجمه)، يتعرض التاجر لعقوبات صارمة تصل إلى التشهير (التجريس) والطرد من السوق.
- **النص المصدر :**يشدد الإمام **السقطي** (من أبرز من كتبوا في الحسبة بالأندلس) على الصرامة المطلوبة في هذا الباب قائلاً:

"ويجب على المحتسب أن يمتحن موازين الباعة وصنجهم ومكاييلهم... وأن يختم عليها بخاتم من رصاص لئلا يُبدل، ومن وُجد في ميزانه غش أو نقص عوقب ونُكل به ليكون عبرة لغيره" (1).

الهوامش:

(1)أبو عبد الله محمد بن أبي محمد السقطي، *في آداب الحسبة*، تحقيق كولان وبروفنسال (باريس: مطبعة لورو، 1931)، 22-25.

(2)بيدرو تشالميتا(Pedro Chalmeta) ، *السيد في السوق: دراسة في تاريخ الحسبة في الغرب الإسلامي*، ترجمة عبد الحميد شعيرة (القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1999)، 185-190.

(3)محمد بن أحمد بن عبدون، *رسالة في القضاء والحسبة*، ضمن "ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب"، تحقيق إيفاريست ليفي بروفنسال (القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي، 1955)، 41-43.

المحور الثالث: طرق المعاملات وأدوات الائتمان المالي (هندسة الثقة التجارية)

لم يكن التوسع التجاري للغرب الإسلامي ممكناً لولا تطور "الآليات المالية" التي سهّلت انتقال رؤوس الأموال ووزعت المخاطر. لقد تم تأطير هذه المعاملات بصرامة ضمن الفقه المالكي (فقه المعاملات)، وبرزت ثلاث أدوات ائتمانية رئيسية شكلت العمود الفقري لحركة التجارة:

" .1السَّفْتَجَة" و"الحوالة": (أدوات نقل الديون وحماية السيولة)

كانت "السفتجة" (وهي كلمة معربة من الفارسية تعني الشيء المحكم) أعظم ابتكار مالي لتأمين حركة الأموال عبر المسافات الطويلة.

- **آلية العمل :**بدلاً من أن يحمل التاجر 10 آلاف دينار ذهبي من سجلماسة إلى ألمرية مخاطراً بالتعرض للنهب، فإنه يدفع هذا المبلغ لتاجر أو صراف موثوق في سجلماسة، ويأخذ منه "وثيقة مكتوبة" (السفتجة). يسافر التاجر بالوثيقة فقط، وعند وصوله إلى ألمرية، يُسلمها لوكيل ذلك الصراف هناك، فيدفع له المبلغ كاملاً.
- **البعد الاقتصادي :**أدت السفتجة وظيفتين: "الحماية الأمنية" للرأسمال، و"تسريع دوران السيولة" دون الحاجة للنقل المادي العضلي للعملة. وقد اقترنت بها

"الحوالة"؛ وهي نقل الدين من ذمة شخص إلى ذمة شخص آخر، مما خلق شبكة من "المقاصة المالية" بين كبار التجار في موانئ المتوسط وحواضر الصحراء.

" .2القِراض" أو "المضاربة": (شركات الاستثمار العابر للحدود)

لم يكن كل من يملك المال قادراً على السفر، ولم يكن كل تاجر محترف يملك المال. لحل هذه المعضلة، سادت مؤسسة "القراض" (التي تُسمى المضاربة في المشرق).

- **آلية العمل :**هي شراكة تجارية ومالية؛ حيث يقدم الطرف الأول "رأس المال" (ويُسمى رب المال)، ويقدم الطرف الثاني "العمل والجهد والسفر" (ويُسمى العامل أو المضارب). تُشترى السلع وتُباع، ويُقسم الربح بينهما حسب النسبة المتفق عليها (المنصفة، أو الثلث، إلخ). وفي حال الخسارة (دون تقصير من العامل)، يتحمل رب المال الخسارة المالية، ويخسر العامل جهده.
- **الوظيفة السوسيولوجية :**سمح القراض بتعبئة "المدخرات المجمدة" في المجتمع؛ فالأرامل، والأيتام، وكبار السن، والقضاة، كانوا يستثمرون أموالهم في قوافل الصحراء وتجارة البحر عبر وكلاء محترفين، مما خلق "رأسمالية تشاركية" واسعة النطاق.

" .3الوكالة التجارية" وإدارة الفروع اللوجستية

لتنفيذ عمليات السفتجة والقراض، أسست العائلات التجارية الكبرى (كعائلة المقري التلمسانية الشهيرة) نظام "الوكالات."

- كان التاجر الكبير يستقر في الحاضرة (كتلمسان أو إشبيلية)، ويبعث بأبنائه أو وكلائه الموثوقين للإقامة الدائمة في المراكز التجارية المفصلية (مثل الإسكندرية شرقاً، أو تمبكتو جنوباً، أو جنوة شمالاً).
- يتكفل هؤلاء الوكلاء باستلام السلع، تخزينها في الفنادق، بيعها في الوقت المناسب (للاستفادة من تقلبات الأسعار)، وإصدار أو صرف السفاتج. هذا النظام

الشبكي (Network System) هو الذي ضمن سيطرة الغرب الإسلامي على خطوط التجارة.

الهوامش :

(1)أوليفيا ريمي كونستابل، *التجارة والتجار في الأندلس*، ترجمة محمود محيي الدين (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2002)، 265-270.

(2)شلومو دوف جويتين(S.D. Goitein) ، *مجتمع البحر المتوسط*، ج 1 :*المقومات الاقتصادية*، ترجمة أحمد محمود عبد المنعم (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2013)، 320-328.

(3)إبراهيم حركات، *المجتمع الإسلامي في الغرب الإسلامي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي*)الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 1998)، 185-188.

المحور الرابع: ديناميكية الأسعار والأزمات الاقتصادية (تقلبات السوق وفقه النوازل)

لم تكن الأسعار في حواضر الغرب الإسلامي جامدة، بل كانت تخضع لتقلبات مستمرة بناءً على محددات طبيعية وسياسية. وقد استوعب العقل الاقتصادي الوسيط هذه الديناميكية وتفاعل معها مؤسساتياً وفقهياً، ويمكن تحليل ذلك عبر ثلاث ركائز:

.1قانون "العرض والطلب" (السبق الخلدوني)

قبل أن يضع "آدم سميث" أسس الاقتصاد الكلاسيكي بقرون، فكك مفكرو الغرب الإسلامي (وعلى رأسهم ابن خلدون) آلية تحديد الأسعار في السوق بناءً على العلاقة العكسية بين الوفرة والندرة.

- **السلع الضرورية مقابل الكماليات :**لاحظ ابن خلدون أن المدن الكبرى (كفاس أو قرطبة) تشهد انخفاضاً في أسعار المواد الأساسية (القمح والزيت) بسبب كثرة الإنتاج (العرض) وتنافس المزارعين، بينما ترتفع فيها أسعار السلع الكمالية

(كالحرير والخدمات) بسبب ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة (الطلب) عليها من قبل الطبقات المترفة.

- **النص المصدر :**يعبر **ابن خلدون** عن "قانون العرض والطلب" بصياغة دقيقة ومذهلة قائلاً:

"فإذا قلّت البضائع أو طُلِبت، غلا ثمنها، وإذا كثرت وعمّت، رخصت أثمانها... والأسواق إنما تُجلب إليها البضائع على قدر ما يُتوقع من نفاقها (أي الطلب عليها)" (1).

.2سياسة "التسعير" وفقه "الاحتكار" (تدخل الدولة المحدود)

كانت القاعدة الفقهية والاقتصادية العامة في الغرب الإسلامي (وفق المذهب المالكي) هي **"حرية السوق"**؛ أي ترك الأسعار تتحدد طبيعياً دون تدخل السلطة (لأن التسعير الجبري يُعد ظلماً للتاجر وإضراراً بحركة الاستيراد.(

- **محاربة الاحتكار :**الاستثناء الوحيد للتدخل كان عند حدوث "الاحتكار" (وهو تخزين السلع الضرورية وقت الغلاء لبيعها بأضعاف ثمنها). هنا يتدخل "المحتسب" بقوة القانون، لا ليفرض سعراً محدداً، بل ليُجبر المحتكرين على إخراج بضائعهم وعرضها في السوق ليزداد "العرض" فتنخفض الأسعار طبيعياً.
- يُسجل التاريخ الأندلسي والمغاربي أن القضاة والفقهاء كانوا يقفون بشراسة ضد أي محاولة من الولاة لفرض "تسعيرة جبرية" على الخبازين أو الجزارين، معتبرين أن حل الغلاء يكمن في تأمين الطرق وزيادة الإنتاج، لا في قمع التجار.

.3اقتصاديات الأزمات: "الجوائح" وموجات التضخم الكبرى

كان اقتصاد الغرب الإسلامي هشاً أمام "الصدمات الخارجية(External Shocks) "، والتي كانت تضرب الأسواق بشكل دوري وتؤدي إلى انهيار القدرة الشرائية (التضخم المفرط.(

- **الجوائح الطبيعية (الجفاف والطاعون :(**أدت سنوات الجفاف (التي أطلق عليها المؤرخون اسم "السنوات العجاف") إلى شلل الإنتاج الزراعي، مما رفع أسعار القمح إلى أرقام فلكية (غلاء فاحش). أما "الطاعون الأعظم" (الموت الأسود 1348م) فقد أباد جزءاً كبيراً من اليد العاملة، مما أدى إلى ندرة الحرفيين والمزارعين، وبالتالي ارتفاع غير مسبوق في "أجور العمل" وأسعار السلع المصنعة.
- **الأزمات السياسية (الحصار والفتن) :**كانت الحروب الأهلية أو حصار الممالك المسيحية للمدن (كما حدث في حصار إشبيلية أو غرناطة) تؤدي إلى قطع خطوط الإمداد التمويني. في هذه الفترات، كانت الأسعار تتضاعف مئات المرات، وتنهار قيمة العملة النحاسية والفضية، مما يضطر السلطة في بعض الأحيان إلى سك "نقود رديئة" (مغشوشة النحاس) لتغطية نفقات الجيش، وهو ما كان يعمق الأزمة التضخمية.

الخاتمة العامة للمحاضرة

تأسيساً على ما سبق، يتبين لنا أن الغرب الإسلامي لم يعش طفرته التجارية بالاعتماد على الموقع الجغرافي فحسب، بل بفضل بناء "منظومة اقتصادية عقلانية ومؤسساتية" متكاملة. لقد أدركت الدولة أن السيادة تبدأ من استقلالية النقد (الدينار والدرهم)، وأن استقرار المجتمع يبدأ من الثقة في الأسواق (المكاييل والموازين ودور المحتسب).

ولم يقف التجار مكتوفي الأيدي أمام تحديات الجغرافيا والأمن، بل استنبطوا من مرونتهم الفقهية أدوات ائتمانية متطورة (كالسفتجة والقراض) أسست لاقتصاد ورقي وتشاركي عابر للحدود. ورغم ما تعرضت له هذه المنظومة من هزات عنيفة ناجمة عن الجوائح الطبيعية أو الأزمات السياسية والحروب، إلا أن العقلية الاقتصادية الوسيطية أثبتت مرونة فائقة في فهم آليات السوق (العرض والطلب) ومحاولة الموازنة

بين حرية التجارة وضرورة التدخل لحماية الأمن الغذائي للمجتمع. لقد كانت حقاً رأسمالية تجارية مبكرة تمتلك كافة مقومات النضج الاقتصادي.

الهوامش:

(1)عبد الرحمن بن خلدون، *المقدمة*، تحقيق عبد السلام الشدادي، ج 2 (الدار البيضاء: خزانة ابن خلدون، 2005)، 285-288.

(2)أحمد بن يحيى الونشريسي، *المعيار المعرب والجامع المُغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب*، ج 6، تحقيق محمد حجي (الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1981)، 320-325.

(3)إبراهيم حركات، *المجتمع الإسلامي في الغرب الإسلامي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي*)الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 1998)، 210-215.

الخاتمة العامة للمحاضرة

تأسيساً على ما سبق، يتبين لنا أن الغرب الإسلامي لم يعش طفرته التجارية بالاعتماد على موقعه الجغرافي كمفترق طرق فحسب، بل بفضل بناء "منظومة اقتصادية عقلانية ومؤسساتية" متكاملة ومتقدمة جداً بمقاييس العصر الوسيط. لقد أدركت الدولة والمجتمع أن ازدهار التجارة يتطلب بنية تحتية غير مرئية قوامها "الثقة والمعيارية."

تجلت هذه المنظومة في فرض سيادة نقدية صارمة عبر "دار السكة" التي أنتجت "الدينار المرابطي" كعملة دولية موثوقة، وفي تدخل مؤسسة "الحسبة" لضبط المكاييل والموازين لحماية العقد الاجتماعي والتجاري من الغش. ولم يقف التجار مكتوفي الأيدي أمام تحديات النقل وانعدام الأمن، بل استنبطوا من مرونتهم الفقهية أدوات ائتمانية متطورة (كالسفتجة، والحوالة، والقراض) أسست لاقتصاد ورقي وتشاركي عابر للحدود.

ورغم ما تعرضت له هذه المنظومة من هزات عنيفة ناجمة عن الجوائح الطبيعية (كالجفاف والطاعون) أو الأزمات السياسية، إلا أن العقلية الاقتصادية أثبتت مرونة

فائقة في فهم آليات السوق وديناميكية (العرض والطلب). لقد وازنت المنظومة الفقهية بين "حرية التجارة" ورفض التسعير الجبري من جهة، وبين التدخل لكسر "الاحتكار" وحماية الأمن الغذائي من جهة أخرى، مما يثبت أن الغرب الإسلامي قد أسس لـ "رأسمالية تجارية مبكرة" تمتلك كافة مقومات النضج الاقتصادي.